2020 ةيؤر نم دعبأ وه ام ىلإ رظنلا

العدالة الضريبية والشفافية الاستخراجية: وجهان لعملة واحدة

هناك ثلاثة مصادر رئيسية للإيرادات الحكومية – (1) الإيرادات الضريبية (2) الإيرادات غير الضريبية و (3) الاقتراض. لكن الضرائب عنصر أساسي لتنمية أي بلد. توضح التسريبات الكبيرة المتتالية في السنوات الأخيرة من "سويس ليكس" إلى "وثائق الجنة" كيف أن شبكة الملاذات الضريبية العالمية والسرية التي تنشأ عنها تستمر في الازدهار وتقوِّض قدرة البلدان الغنية بالموارد على إدارة الإيرادات المحلية لدعم تنميتها.

ما هي العدالة الضريبية؟

تدور العدالة الضريبية حول ضمان دفع جميع الأفراد والشركات للمبالغ الصحيحة من الضرائب لضمان ديمقراطية مستدامة وفعّالة. إنها منوطة بتمكين الدول من جمع الإيرادات المحلية اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ومعالجة عدم المساواة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. في الواقع، إنها تتعلق بكفالة دفع جميع دافعي الضرائب لحصتهم العادلة من الضرائب لضمان التنمية المستدامة والديمقراطية الفعّالة.

لماذا تعد العدالة الضريبية مهمة؟

يجب أن تعتمد الدولة العاملة التي يمكنها تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها على إيراداتها الخاصة لمتابعة برامج التنمية الخاصة بها. وباستخدام النظام الضريبي، تستطيع الدولة حشد الموارد المحلية، وإعادة توزيع الثروة وتوفير الخدمات والبنية التحتية الأساسية لمعالجة الفقر وعدم المساواة. كما يمكن للهياكل الضريبية الفعّالة أن تخلق حوافز لتحسين الحوكمة، وتعزيز قنوات التمثيل السياسي والحدّ من سوء استخدام الأموال العامة.

قطاع الصناعات الاستخراجية والعدالة الضريبية

النفط والغاز والمعادن هم موارد محدودة. وهذا يجعل من المهم للغاية استثمار الإيرادات التي تولدها هذه الموارد في الخدمات العامة والبنية التحتية والتنويع الاقتصادي. وهذا أمر ضروري لتحقيق المساواة بين الأجيال ومساعدة الاقتصادات على الانتقال إلى المسارات الاقتصادية منخفضة الكربون (كجزء من الاستجابة لتغيُّر المناخ).

خلال طفرة أسعار السلع في الفترة بين عامي 2002 و2008، ارتفع معدل دوران رأس المال بقطاع التعدين عالميًا بعامل قدره 4.6، ومع ذلك، فإن العائدات الضريبية التي حققتها البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، لم ترتفع إلّا بعامل قدره 1.15.[1]

في بلدي الغنية بالموارد، لم يؤد النمو في قطاع الصناعات الاستخراجية إلى زيادة الإيرادات من الضرائب أو اية فوائد للمواطنين من حيث الخدمات العامة أو الحدّ من الفقر. المستفيد الرئيسي هي الشركات متعددة الجنسيات ومساهموها وعدد قليل من الأفراد الأثرياء.

في العديد من البلدان لا يدفع قطاع الصناعات الاستخراجية حصته العادلة من الضرائب بسبب 1) الحوافز الضريبية السخية للغاية و 2) التهرب الضريبي أو الممارسات الضريبية الصارمة من قِبل الشركات والأفراد.

1) الحوافز الضريبية السخية للغاية التي تقدمها الحكومات الوطنية يمكن أن تشمل هذه الحوافز تخفيضات على رسوم ضريبة الدخل على الشركات والضرائب والإعفاءات من ضرائب الاستيراد، وقواعد سخية فيما يتعلق بخصم ضريبية على رأس المال ومعالجة الخسائر للأغراض الضريبية. وبينما يمكن للحوافز الضريبية أن تجذب الاستثمار، فإن الشركات متعددة الجنسيات تنظر أيضًا في عوامل أخرى مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى جانب هذه الحوافز، وهناك أدلة محدودة تثبت أن الحوافز قد دعمت الحكومات لتحفيز النمو والتنمية على قاعدة عريضة.

انظر الرسم البياني أدناه:

[1] ماذا تعلمنا عن ضرائب التعدين في أفريقيا،

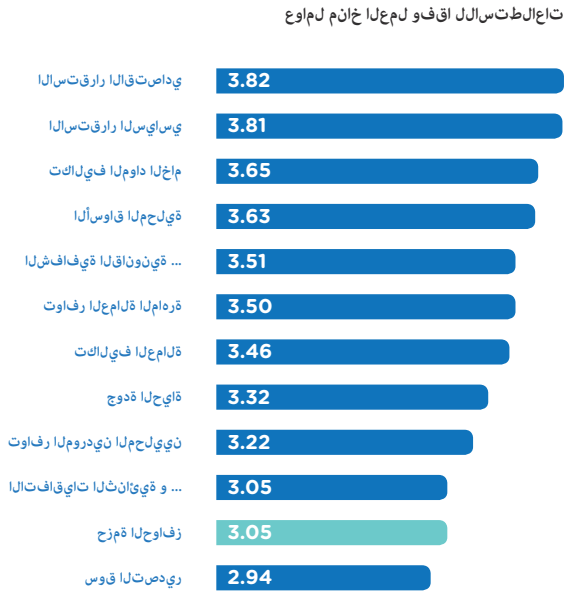

المصدر: صندوق النقد الدولي

هناك افتقار للشفافية حول الحوافز الضريبية التي تقدمها الحكومات وكيفية موازنة خسارة الإيرادات الضريبية مقابل المنافع المفترضة للمواد المستخرجة. هذا الافتقار للشفافية يخلق فرصًا للفساد ويمكنه أن يشوه حوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية في أي بلد.

2) التهرب الضريبي والممارسات الضريبية العدوانية من قبل الشركات والأفراد

في العديد من البلدان النامية، لا يخلق قطاع الصناعات الاستخراجية أعدادًا كبيرة من الوظائف للسكان المحليين، لذا فهم لا يستفيدون مباشرة من الحوافز المقدمة. وهذا يجعل من المهم للغاية دفع ضريبة دخل الشركات حتى يمكن استثمار عائدات الضرائب في الخدمات العامة والبنية التحتية.

ومع ذلك، غالبًا ما تجد الشركات الكبيرة طرقًا ذكية لتجنب دفع حصتها العادلة من الضرائب في الولايات القضائية حيث تحقق الأرباح بسبب نقاط الضعف في بنية الضرائب العالمية. في البلدان النامية، من غير الواقعي أن نتوقع أن تتمكن هيئات جمع الإيرادات الوطنية الضعيفة وقليلة الموارد من تحدي مثل هذه الشركات التي لديها في الغالب حلفاء أقوياء في الحكومة.

[2] هوبرت، جون (2017): العديد من الطرق لخسارة مليار دولار: كيف تفشل الحكومات في ضمان حصة عادلة من ثروات الموارد الطبيعية. ائتلاف انشر ما تدفع، كندا.

> "الشركات المتعددة الجنسيات لديها حافز قوي لتحويل الأرباح نتيجة العبء الضريبي المتفاوت بين الدول المنتجة، والدول الأم، والملاذات الضريبية. ومن خلال شبكات معقدة من الشركات التابعة، تحوِّل الشركات الأرباح من البلدان المنتجة عالية الضرائب إلى الولايات القضائية منخفضة الضرائب، بينما تعمل في الوقت نفسه على تحويل التكاليف إلى نفس البلدان المنتجة ذات الضريبة العالية."[2]

ائتلاف انشر ما تدفع، كندا ينشر مليون طريقة لخسارة مليار دولار:

كيف يمكن أن يعمل ائتلاف انشر ما تدفع مع حركة العدالة الضريبية؟

في العديد من البلدان، يشارك أعضاء ائتلاف انشر ما تدفع بنشاط في المناقشات حول الضرائب. هذا المقال الفكري)والندوة المرتبطة به المنعقدة عبر الإنترنت(هو محاولة لإشراك المزيد من الأعضاء والتحالفات في النقاش حول دور ائتلاف انشر ما تدفع في العدالة الضريبية.

عن الحوافز الضريبية

- ويمكن لائتلاف انشر ما تدفع الدعوة على جميع المستويات للحصول على شفافية أكبر في الحوافز الضريبية التي تقدمها الحكومات الوطنية والكشف عن العقود والالتزامات المرتبطة بها بين الحكومة والشركات. (سلسلة التغيير الخطوة 4)
- ينبغي أيضًا أن يدعو ائتلاف انشر ما تدفع إلى تعزيز الرقابة وإلى مشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني والمجتمعات المتأثرة بالتعدين في المناقشات حول الفوائد)والتكاليف(المتوقعة لأعمال الاستخراج.

عن التهرب الضريبي والممارسات الضريبية الضارة

- يمتلك ائتلاف انشر ما تدفع القدرة على التعبئة عبر الحدود الوطنية) في كل بلد يحدث فيه استخراج وفي البلد الذي تم فيه تسجيل الشركات المتعددة الجنسيات(واستخدام المعلومات "لمتابعة الأموال" وإبراز الممارسات الضريبية الضارة.

أسئلة لأعضاء ائتلاف انشر ما تدفع

- هل يجب أن يُشكِّل كل ائتلاف انشر ما تدفع شراكة أو تحالف أكثر صراحة مع حركة العدالة الضريبية؟
- هل يجب على ائتلاف انشر ما تدفع استثمار الموارد في المجالات الرئيسية للتداخل بين تركيزه الأساسي على قطاع الصناعات الاستخراجية وتركيز حركة العدالة الضريبية على الملاذات الضريبية والقطاع الخارجي؟
- هل ينبغي أن يعزز ائتلاف انشر ما تدفع)على أساس اختياري(قدرة الائتلاف من أجل "متابعة الأموال" وفهم كيف تؤثر نقاط الضعف في النظام الضريبي الدولي على بلدان الدول الأعضاء؟
- هليجبأنيوثِّقائتلافانشرماتدفعتجربةالائتلافالقائمةفيالعملعلىقضاياالضرائب؟